تقييم مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية
دراسة ميدانية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Assessment of the Level of Voluntary Disclosure in The Financial Reports
An Empirical Study in a Sample of Listed Companies in Iraq Stock Market

أ.م. د. عقيل حمزة حبيب ألحسناوي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

الباحث: حسين علي جواد

بحث مستل من رسالة ماجستير للباحث حسين علي جواد / قسم المحاسبة /كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة القادسية

الملخص

تهدف الدراسة الى تقييم مستوى الافصاح الاختياري في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, من خلال تحليل التقارير المالية لسنة ٢٠١٥. وتكونت عينة البحث من (٥٨) شركة مدرجة في السوق النظامي، وبنسبة (٨٢%) من مجتمع الدراسة. ولغرض تقييم مستوى الافصاح الاختياري فقد تم تصميم مقياس يتكون (١١٠) فقرة افصاح اختيارية صممت من خلال الاستفادة من مقاييس الدراسات السابقة اضافتاً الى اي معلومة اختيارية يمكن ادراجها. و اظهرت النتائج ان متوسط نسبة الافصاح عن المعلومات الاختياري (٣١.٦%) وهي نسبة ضعيفة, كما بينت وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات الافصاح الاختياري لقطاعات الاعمال, و فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات الافصاح الاختياري لطبيعة المعلومات المفصح عنها, في حين لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات الافصاح الاختياري لشركات القطاع الخاص و المختلط . وقد اوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح الاختياري لما له من اهمية في تعريف الشركة بشكل اوسع، وتحقيق تماثل المعلومات، وجذب المستثمرين. و العمل على تحويل ما يمكن من معلومات الافصاح الاختياري خصوصاً المعلومات المستقبلية, ليكون الافصاح عنها الزامياً حسب القوانين و التشريعات.

Abstract

This study aims to assess the voluntary disclosure level in a sample of companies listed in the Iraq stock market by analyzing the annual reports for the year ended on ٣١ Dec. ٢٠١٥. The sample consists of ٥٨ companies listed in systematic market, which represents ٨٢٪ of the total population. In order to assess the level of voluntary disclosure we design an index consists of ١١٠ items, it has been designed by utilizing the disclosure measures of the previous studies in addition to any information that can used in the measurement. The results showed that the average percentage of voluntary disclosure is (٣١.٦٪), and it's a weak one, also appeared Statistically significant differences between the averages of voluntary disclosure of business sectors, even between the nature of the information that disclosed about it, but there are no any Statistically significant differences between the private and mixed sectors. The study recommended that necessity should be increase the attention to voluntary disclosure, because it's important to give a wide idea about the company,

and get a similar information, and Attracting investors. And working on whatever voluntary information can be changed to mandatory specially the footer information to be mandatory according to the rules and regulations.

المقدمة

تعتبر التقارير المالية الاساس المعتمد لتقييم اداء الشركات، اذ يعتمد عليها المستخدمين بشكل كبير لغرض اتخاذ القرارات المختلفة، ولأهميتها تم اصدار العديد من المعايير الدولية والمحلية لغرض تنظيم وتوجيه اعداد التقارير المالية من حيث الشكل والمحتوى، و زاد هذا الاهتمام بعد انهيار بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية مما تسبب بأزمات مالية كبيرة لشركات التأمين و المساهمين مما اثر ايضا على الوضع الاقتصادي بشكل عام. ان المعلومات المحاسبية هي من اهم ما تتضمنه التقارير المالية، اذ غالباً ما يعتمد عليها بشكل كبير في اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار ومنح القروض وغيرها من القرارات المهمة. وتتضمن التقارير المالية معلومات تقوم الشركات بالإفصاح عنها بشكل اختياري مثل الافصاح عن معلومات تخص الانشطة البيئية والاجتماعية وكذلك ارفاق القوائم بمجموعة من النسب والمؤشرات المالية خاصة بأداء الشركة المالي، واشارت العديد من الدراسات الى اهمية الافصاح الاختياري في تعريف الشركة للمستخدمين بشكل اوضح، وارتباطه بكلفة رأس المال واداء الشركة بشكل وثيق. ويختلف مستوى ونوعية الافصاح الاختياري من بيئة الى اخرى وذلك تبعاً لحجم الشركات وطبيعة التشريعات والقوانين السائدة في البيئة وكذلك مدى اهتمام الشركات بهذا النوع من الافصاح والدوافع التي تؤدي الى الافصاح عن المعلومات الاختيارية. وقد اهتمت العديد من الدراسات العربية والاجنبية بدراسة الافصاح الاختياري في بيئاتها المحلية، في حين ركزت الدراسات العراقية على الافصاح بشكل عام من ناحية مدى تطابقه مع المعايير الدولية، واجراء مقارنات بين القاعدة المحاسبية رقم (٦) الخاصة بالإفصاح في التقارير المالية وتلك المعايير. ان قلة الاهتمام بهذا الجانب كان من اهم اسباب البحث في الافصاح الاختياري، فإن دراسة خصائص البيئة المحلية يعطي فهم اوسع عنها ويحصر مشاكلها قدر الامكان.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا: منهجية البحث

تتضمن منهجية البحث المحاور الاتية:

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية:

١. ما هو مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات العراقية المساهمة؟

٢. اي من قطاعات الاعمال أكثر اهتماماً بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية؟

٣. ما هي طبيعة المعلومات الاختياري التي تفصح عنها الشركات؟

٤. ما مدى اهتمام شركات القطاع العام بالإفصاح الاختياري مقارنة بشركات القطاع المختلط؟

أهمية البحث

يستمد البحث اهميتهُ من اهمية الافصاح بشكل عام والافصاح الاختياري بشكل خاص حيث أكد العديد من الباحثين على تأثير الافصاح الاختياري في كلفة رأس المال وعلى قرارات الاستثمار ومساهمته بتعريف الشركة بشكل اوضح وكذلك تحقيق تماثل المعلومات بين المستخدمين الداخليين والخارجيين. ان ما يعطي اهمية للبحث هو دراسة البيئة العراقية من هذا الجانب والتعرف على

خصائصها بشكل اوضح، خصوصاً في ظل قلة الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع على حد علم الباحث.

أهداف البحث

تهدف الدراسة الى:

١. تقييم مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
٢. التعرف على القطاعات الاكثر افصاحاً عن المعلومات الاختيارية.
٣. التعرف على طبيعة المعلومات الاختيارية الاكثر افصاحاً.
٤. التعرف على قطاع الملكية الاكثر افصاحاً عن المعلومات الاختيارية.

فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار الفرضيات الاتية:

الفرضية الاولى: يوجد افصاح عن المعلومات الاختيارية في التقارير المالية للشركات العراقية المساهمة.

الفرضية الثانية: هنالك فروق ذات دلالة احصائيا بين متوسطات الافصاح الاختياري في شركات العينة تبعا لقطاع الاعمال الذي تعمل فيه.

الفرضية الثالثة: هنالك فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الافصاح الاختياري في شركات العينة تبعاً لطبيعة الافصاح.

الفرضية الرابعة: هنالك فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الافصاح الاختياري في شركات العينة تبعاً لنوع الملكية (خاص، مختلط).

ثانياً: الدراسات السابقة

١. دراسة الغبان وياسين: ٢٠٠٧

"الإفصاح عن الاستثمارات في الموارد البشرية في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية العراقية"

هدفت هذه الدراسة الى صياغة أنموذج للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات في الموارد البشرية، و كيفية الإفصاح عنها في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية. و قد قام الباحث بإعداد الانموذج على اساس الموازنة بين تكاليف الافصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية و المنافع المتوقعة منه, و تصميمه بالشكل الذي يمكّن المدقق التحقق من المعلومات الخاصة بالموارد البشرية, و يتكون الانموذج من ثلاث مراحل, اذا تهتم المرحلة الاولى بحصر كافة التكاليف الخاصة بالموارد البشرية, و تتضمن المرحلة الثانية اعداد كشف يفصح عن الاستثمار في الموارد البشرية يتضمن كافة التغيرات التي طرأت عليها خلال السنة, و تركز المرحلة الثالثة على الافصاح عن تكاليف الاستثمار التي تم الاستفادة منها خلال السنة. و توصل الباحث الى ان الافصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية يعود بمنافع خارجية و داخلية على الشركة, كما ان الافصاح عنها يعتبر احد الاتجاهات الحديثة في المحاسبة. و قد اوصى الباحث بضرورة زيادة الاهتمام بالمعلومات المالية الخاصة بالموارد البشرية و الافصاح عنها, و اضفاء صفة الالزام على الافصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية.

٢. دراسة محمود: ٢٠٠٧

"اجراءات القياس و الافصاح المحاسبي الدولية عن الملكية الفكرية و مدى امكانية تطبيقها في البيئة العراقية"

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الملكية الفكرية* و توضيحها و إزالة الغموض عنها, كما تهدف الى توضيح المشاكل المتعلقة بقياسها و الافصاح عنها, و صياغة نموذج للمحاسبة عن الملكية الفكرية. و تمثلت عينة الدراسة بشركتين من القطاع الاشتراكي و شركتين من القطاع المختلط, بالإضافة الى استطلاع اراء الاساتذة الأكاديميون و المحاسبون القانونيون. و استنتج الباحث وجود قصور في النظام المحاسبي من جانب القياس و الافصاح عن الملكية الفكرية, و عدم و جود مقياس موضوعي لقياسها خصوصاً في بيئة الشركات العراقية, اذ ان اغلب موجودات الشركة من الملكية الفكرية تمثلت بالاسم التجاري و العلامة التجارية و براءة الاختراع التي يصعب قياسها . وقد اوصى الباحث بضرورة انشاء معيار عراقي يصف كيفية القياس و الفصاح عن الملكية الفكرية و تضمينها في التقرير المالية, واصفاً عدم الافصاح عنها بالنقص الجوهري.

٣. دراسة الدباغ و ابراهيم: ٢٠١٤

"دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية و مدى تأثيره بتطبيق آليات الحوكمة"

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على الجانب النظري للإفصاح الاختياري, و عن طبيعة آليات حوكمة الشركات, و قياس مستوى الافصاح الاختياري في المصارف العراقية, و التعرف على مدى تأثره بآليات حوكمة الشركات. و قد اعتمد الباحث على ١٠ مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كعينة للبحث, وذلك من خلال دراسة التقارير المالية لسنة ٢٠١١. و لغرض قياس مستوى الافصاح الاختياري قام الباحث بتصميم نموذج يحتوي على ٦٧ معلومة استناداً الى الدراسات السابقة و التراكم المعرفي. ان اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هي ان متوسط الافصاح الاختياري بلغ ٣٢,٥% طبقاً لنموذج الدراسة و هي نسبة ضعيفة , كما ان نسبة التزام الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية بلغت ٧٨%. و اوصى الباحث بضرورة عقد الندوات و اللقاءات لزيادة المعرفة في موضوع الافصاح الاختياري, و بيان اهميته في جذب المستثمرين. كما اوصى الباحث بضرورة تطبيق آليات حوكمة الشركات في المصارف العراقية.

٤. دراسة مارق: ٢٠٠٧

"قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية و نوعية البنود الاختيارية التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات السعودية المساهمة من خلال دراسة القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات لسنة ٢٠٠٥, و اعتمد الباحث على نموذج لبنود اختيارية تم اعتماده في اختبار مستوى الإفصاح في الشركات الأمريكية و الأوربية والذي يحتوي على ٦٠ عنصر من عناصر الإفصاح الاختياري. و توصل الباحث إلى وجود اختلافات في كمية و نوعية الإفصاح عن المعلومات الاختيارية بين الشركات عينة البحث, و على الرغم من هذا الاختلاف فأنه يوجد ظاهرة إيجابية مشتركة بين تلك الشركات و التي تتمثل باهتمامها بالإفصاح الاختياري و الذي ينصب على تحسين قدرة اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية, و يظهر هذا الاهتمام من خلال قيام تلك الشركات بالإفصاح عن معلومات إدارية و مالية إضافية زيادة على المعلومات التي نصت الأنظمة و القوانين المحلية. و على ضوء ما توصل لهُ الباحث فقد أوصى بضرورة اهتمام هيئة سوق المال و المحاسبين السعوديين بالإفصاح الاختياري, وكذلك الاعتماد على نموذج الدراسة في تقييم مستوى الإفصاح الاختياري للشركات السعودية المساهمة, و اقترح الباحث أيضاً إعطاء حوافز للمدراء لغرض تشجيعهم على الإفصاح عن المعلومات الاختيارية و التأكيد على إن منافع الإفصاح الاختياري تفوق تكاليفهُ.

٥. دراسة زيود و آخرون: ٢٠١١

"مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية لمنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية ".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التباين بين التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من ناحية الإفصاح عن البنود الاختيارية, حيث اعتمدت الدراسة على نموذج للإفصاح الاختياري كان قد استحدث واعتُمد من قبل Chau & Gray في دراسة الشركات السنغافورية و الشركات الموجودة في هونج كونج. إن أهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث إن هناك اختلاف في حجم و نوعية البنود الاختيارية المفصح عنها في الشركات عينة البحث و يعزو الباحث سبب ذلك إلى عوامل عدة منها حجم الشركة, تكاليف الإفصاح عن البنود الاختيارية, حجم السوق, الأنظمة و القوانين السائرة في بيئة تلك الشركات و غيرها. كما اتضح وجود اهتمام من قبل الشركات بالإفصاح عن البنود الاختيارية و يعتبر هذا الأمر عاملاً إيجابياً يبين اهتمام الشركات بعملية الإفصاح و تزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات إضافية عن الشركة. وقد أوصى الباحث بضرورة اهتمام الباحثين بموضوع الإفصاح الاختياري و زيادات الدراسات في هذه الموضوع لمعرفة أقرهُ على أسعار الأسهم في الأسواق المالية, وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر عليه.

٦. دراسة الشلاحي: ٢٠١٢

" تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت" رسالة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالموارد البشرية كأحد عناصر الإفصاح الاختياري وذلك من خلال دراسة التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت, و هدفت كذلك للتعرف على مدى اختلاف مستوى الإفصاح عن الموارد البشرية بين تلك الشركات وفقاً لمستوى الربحية المرتفعة أو المنخفضة. و من خلال قيام الباحث بتحليل التقارير المالية للشركات عينة البحث توصل إلى عدم قيام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية, و كذلك عدم وجود اختلاف في مستوى الإفصاح المتعلق بالموارد البشرية بين الشركات عينة البحث. و قد أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الإفصاح الاختياري بين الشركات الكويتية من خلال إيضاح المنافع الاقتصادية المترتبة عليه مثل زيادة الربحية.

الدراسات الأجنبية

1) دراسة ٢٠٠٤ :Hossain and others

"The Nature of Voluntary Disclosures on Human Resource in the Annual Reports of Bangladeshi Companies"

"طبيعة الافصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير السنوية لشركات بنجلاديش"

تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة الافصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير السنوية للشركات البنجالية المساهمة لسنة ٢٠٠٢, و ركز الباحث على المعلومات التي تم الافصاح عنها خارج القوائم المالية مثل خطاب رئيس مجلس ادارة الشركة, و قام الباحث بتصميم استبانة موجهة الى المستثمرين لمعرفة آرائهم حول اهمية الافصاح عن معلومات تخص الموارد البشرية و مدى تأثيرها على قراراتهم الاستثمارية. و توصل الباحث الى وجود افصاح عن معلومات تخص الموارد البشرية على الرغم من عدم وجود تشريعات أو قوانين تجبر الشركات على القيام بذلك, و هذا يفسر شعور تلك الشركات بأهمية الافصاح عن الموارد البشرية, و انهم يفعلون ذلك من وعيهم

بأهمية الامر, اذ من الممكن ان يمثل هذا الافصاح آلية اكثر فاعلية لتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين, و هذا ما أكده المستثمرين من خلال الاجابة على أسئلة الاستبانة, حيث اظهرت النتائج ان ١٠٠% من المستجوبين يؤكدون على ضرورة الافصاح عن معلومات تخص الموارد البشرية للشركات.

٣) دراسة ٢٠١٢ ,lan et al

"Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market"

"محددات وخصائص الافصاح الاختياري في سوق الاسهم الصينية"

يقدم هذا البحث تحليلاً لمحددات و خصائص الافصاح الطوعي للشركات المدرجة في سوق شنغهاي و شنتشن للأوراق المالية, و ذلك على اساس المعلومات الواردة في التقارير المالية لسنة ٢٠٠٦ للشركات الصينية المدرجة في السوقين, اذ بلغ عدد الشركات التي اعتمدها الباحث كعينة ١٠٦٦ شركة و التي تمثل ٨٠% م اجمالي الشركات. و من خلال الاعتماد على نموذج للإفصاح الاختياري يحتوي على ١١٩ عنصر, توصل الباحث الى انخفاض مستوى الافصاح الاختياري في عينة من الشركات التي يسيطر عليها القطاع الخاص نسبتاً للإفصاح الذي يزيد في شركات القطاع الحكومي, و ان الافصاح الاختياري يرتبط ارتباطاً موجباً مع حجم الشركة و الرافعة المالية و العائد على حقوق الملكية و انهُ يوثر بشكل كبير في كلفة رأس المال, اذ يؤدي الى انخفاض كلفته.

٣) دراسة ٢٠١٣ ,.Barac et al

"The Determinants of Voluntary Disclosure in Croatia"

" محددات الافصاح الاختياري في كرواتيا "

تهدف هذه الدراسة الى تحليل خصائص الشركات الكرواتية التي تقدم افصاحاً شامل، و تحديد العوامل التي تؤثر على مستوى الافصاح الاختياري و ذلك من خلال دراسة القوائم المالية المنشورة للشركات الكرواتية لسنة ٢٠١٢, حيث كانت عينة البحث ١٣٠ شركة كبيرة و متوسطة الحجم. و قام الباحث بتصميم نموذج للإفصاح الاختياري يحتوي على ٣٨ عنصر قابلة للإفصاح نسبة للبيئة الكرواتية. و قد توصل الباحث الى وجود ندرة في الافصاح عن المعلومات الاختيارية في الشركات الكرواتية, اذ تشير النتائج الى أن متوسط افصاح الشركات هو ١١ عنصر من آصل ٣٨ عنصر و تصنف ثلثي الشركات على انها " تفصح عن اقل من المتوسط ", و ان هناك شركات وصلت الى ادنى مستوى من الافصاح بواقع ٦ عناصر و ان الرقم الشائع للإفصاح كان ٩ عناصر. و أظهرت النتائج وجود علاقة مؤثرة بين حجم الشركة و مستوى الافصاح الاختياري في حين ان الربحية و هيكل الملكية لا يؤثر بشكل كبير. و قد اوصى الباحث بضرورة تبني الشركات الكرواتية ممارسات و متطلبات السوق العالمي حتى تستطيع الولوج اليها و يجب على السلطات التنظيمية ان تشجع الشركات على الافصاح عن المعلومات الطوعية.

المبحث الثاني: مفهوم الافصاح الاختياري وقياسه

مفهوم الافصاح الاختياري

و ضح مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في تقريره المنشور في ٢٩ من كانون الثاني لسنة ٢٠٠٠, و ضح مفهوم الافصاح الاختياري بشكل غير محدد تماماً من خلال ذكر ان الشركات تستطيع الافصاح بشكل اختياري عن المزيد من المعلومات المتاحة بحسب اهميتها لمستخدمي التقارير المالية, كالإفصاح عن عوامل تحقيق النجاح المالي للشركة, و الاهداف و الاستراتيجيات الماضية و المستقبلية, و تحديد المقاييس التي تقييم مدى تنفيذ الخطط, كما اصدر المجلس تقريراً في سنة ٢٠٠١ اوضح في بشكل محدد تعريفاً للإفصاح الاختياري, اذ عرفه بأنه اي معلومات

توفر من قبل إدارة الشركة بشكل يتجاوز متطلبات الافصاح في المبادئ و التعليمات و القواعد مثل مبادئ المحاسبة المالية و قواعد لجنة الاوراق المالية و تعليمات البورصة, كما عرفه (عفيفي, ٢٠٠٨) انه يمثل خيارات حرة حره امام إدارة الشركة لتوفير معلومات مالية و غير مالية في التقارير المالية السنوية, اذا تحدد الشركة مدى ملائمة المعلومة لمتخذي القرار, لغرض الافصاح عنها, كما عرف (Kumar, Wilder, & Stocks, ٢٠٠٨) الافصاح الاختياري على انه المعلومات التي يتم الافصاح عنها بشكل يفوق المحتوى المطلوب في القوائم المالية, و يوسع هذا التعريف المعلومات التي يمكن ان يطلق عليها اختيارية كونه حصر المعلومات الاجبارية بالقوام المالية فقط, و عرف (دحدوح و حمادة,٢٠١٤) الافصاح الاختياري بانه توفير معلومات مالية و غير مالية عن الوحدة بشكل يفوق المتطلبات التنظيمية و القانونية, اتفقت معظم التعاريف على ان الافصاح الاختياري هو المعلومات التي تتجاوز متطلبات الافصاح الاجباري، و مع ذلك لا توجد خصائص محدد لطبيعة المعلومة الاختيارية.

الافصاح الاختياري والافصاح الاجباري

ان ابرز ما يميز الافصاح الاجباري عن الاختياري هو ان الاول يتم وفقاً للقوانين و الانظمة و التعليمات و ان مخالفتهِ تعتبر تجاوز قد يُواجه بالعقوبات، كالشطب من السوق, كما يؤثر على رأي مدقق الحسابات بالشكل الذي قد يجعلهُ سلبي, اما الافصاح الاختياري فأنهُ يتجاوز المتطلبات القانونية, و يكون بشكل طوعي, وبدافع معين من قبل الشركة. و ذكر (jullobo & sartmool,٢٠١٥) في دراستهِ ان الافصاح الاختياري عن المعلومات الاضافية هو لإيضاح ما تم الافصاح عنه بشكل اجباري. ان كلا الافصاح الاختياري و الالزامي هي وسائل فعالة لنشر المعلومات للمساهمين, في حين ان الافصاح الاجباري يعتبر هو الطلب الاساسي في السوق لغرض قراءة التقارير المالية (liu, et al.,٢٠٠٩). كما اشار (chen et al, ٢٠٠٣) الى ان المستثمرين و الدائنين يتخذون قراراتهم بناءً على المعلومات المنشورة في التقرير المالي و غير المالي و حتى التقارير الاقتصادية المختلفة التي تنشرها الشركة, اشارتاً منه الى الافصاح الاختياري. ان اللوائح و القوانين الخاصة بالفصاح الالزامي لا تلبي احتياجات المستخدمين بشكل كافٍ (Graham et al., ٢٠٠٥), لان معظم القوانين و اللوائح توفر الحد الادنى من المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات (Al-Razeen & Karbhari, ٢٠٠٤), في حين قد يحتاج المستخدمين الى معلومات تفوق الحد الادنى الذي يجب توفيره, لذلك يتم سد هذه الثغرات عن طريق الافصاح الاختياري (Graham et al., ٢٠٠٥).

قياس الافصاح الاختياري

تناولت العديد من الدراسات كيفية قياس مستوى الافصاح الاختياري, و اتفقت اغلب هذه الدراسات على اعتماد نماذج تحتوي على عدد من المعلومات الاختيارية, كنموذج (Barac et al., ٢٠١٢) الذي يحتوي على (٣٨) معلومة قابلة للإفصاح بشكل اختياري في الشركات الكرواتية, و موزعة على ستة محاور رئيسية تعطي نظرة عامة عن الشركة, و معلومات تصف الإدارة و اصحاب المصالح, بالإضافة الى المعلومات المالية, كما اشتمل أنموذج (Nanda et al., ٢٠٠٧) على جوانب الافصاح الاختياري المالي , كمؤشرات الاداء المالي و توقعات الشركة للأداء المستقبلي, وكذلك معلومات عن العاملين في الشركة, و المعلومات المستقبلية, اذ يحتوي الأنموذج على ٢٤ معلومة , مقسمة على اربعة محاور رئيسية, و تتحصل كل شركة على عدد من النقاط مقابل الافصاح عن المعلومات الواردة بالنموذج, كما اعتمد (Lan et al., ٢٠١٢)على مقياس (٠,١) لقياس مستوى الافصاح الاختياري من خلال اعطاء (١) مقابل المعلومة التي يتم الافصاح عنها, و (٠) مقابل المعلومات التي لا يتم الافصاح عنها, كما اضاف (Hmammi & Hossian,٢٠٠٩) مقياساً اكبر من الصفر و اقل من الواحد كمؤشر للبنود التي تحتمل الافصاح بشكل جزئي او كلي.

وتفاوتت هذه النماذج فيما بينها من حيث طبيعة المعلومات التي تم اعتمادها لقياس مستوى الافصاح الاختياري, اذ ركز البعض منها على المعلومات التي تصف الوحدة بشكل عام, كمعلومات الموظفين, و معلومات عن تاريخ الوحدة و أعضاء مجلس الإدارة, في حين ركز البعض الآخر على المعلومات المالية الاختيارية كالنسب المالية, و البيانات المالية التاريخية و المستقبلية. و اختلفت ايضاً من حيث توجيه المقياس نحو قطاع المصارف فقط, او توجيهه نحو كل القطاعات باستثناء المصارف, اذا نشأ هذا الاختلاف بسبب صعوبة مقارنة التقارير المالية الخاصة بالمصارف مع التقارير المالية لبقية القطاعات, لذلك تم صياغة بعض النماذج بالشكل الذي يتناسب مع التقارير المالية للمصارف فقط كنموذج (الدباغ و ابراهيم, ٢٠١٤). ان الاختلاف بين هذه النماذج يرجع الى طبيعة الاسواق المالية في البيئة المحلية لكل دراسة, من حيث مستوى تعامل كل سوق مع الاسواق الخارجية, و مستوى النشاط, و طبيعة الانظمة و القوانين التي تحكم عملية الافصاح, اذا ما هو اختياري في بلد معين قد يكون اجباري في بلد آخر. و لغرض اعداد نموذج لغرض قياس مستوى الافصاح الاختياري سيتم الاعتماد على ما تقدم من دراسات بالضافة الى دراسة (Binh, ٢٠١٢),(Alfaraih & Alanezi, ٢٠١١), مع الاخذ بنظر الاعتبار استبعاد المعلومات التي قد تكون اجبارية بالنسبة للبيئة العراقية.

مقياس البحث

بعد ان استعرضنا نماذج قياس الافصاح الاختياري في مختلف الدراسات, تمت صياغة مقياس للإفصاح الاختياري بالاستفادة من بعض المعلومات التي وردت في تلك النماذج, بالإضافة الى اي معلومات اختيارية او ملاحظات يمكن ادراجها في المقياس. و من الجدير بالذكر انهُ لا يمكن الاستفادة من جميع المعلومات التي وردة في تلك النماذج, بسبب اختلاف الانظمة و القوانين التي قد تجعل اي معلومة اختيارية في بلداً معين اجبارية في بلداً آخر, لذا فأن اي معلومة وردت في المقياس تم مقارنتها بالقاعدة المحاسبية العراقية رقم (٦) الخاصة بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية للشركات, و القاعدة المحاسبية رقم (١٠) الخاصة بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية للمصارف لغرض التأكد من كونها اختيارية. فضلا عن ذلك, و احتوى المقياس بشكل اولي على (١٣٧) معلومة موزعة على خمسة محاور رئيسية, و بعد مراجعة الانموذج الاولي تم استبعاد (٢٧) معلومة كونها اجبارية حسب القاعدة المحاسبية رقم (٦), و القاعدة المحاسبية رقم (١٠), و بالتالي اصبح عدد المعلومات الواردة في الانموذج هي (١١٠) فقط , و لغرض تفادي استبعاد قطاع المصارف و التأمين من البحث فقد تم مراعات تصميم الانموذج بالشكل الذي يمكن من خلاله قياس الافصاح الاختياري لجميع القطاعات بما فيها قطاع المصارف و التأمين, اذا استبعدت بعض الدراسات هاذين القطاعّين بسبب صعوبة مقارنة التقارير المالية الخاصة بهما مع التقارير المالية لبقية القطاعات. وقد تضمن المقياس خمسة محاور هي:

المحور الاول: معلومات عامة.

يحتوي محور المعلومات العامة على (٢٠) معلومة اختيارية، تشكل نسبة (١٨.٢%) من اجمالي المعلومات الواردة في المقياس. ويتناول هذا المحور الامور العامة عن الشركة، كتاريخها وأهدافها واستراتيجياتها العامة، بالإضافة الى المعلومات التي تخص مجلس الإدارة والموظفين والهيكل التنظيمي للوحدة. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (١) محور المعلومات العامة / مقياس الافصاح الاختياري

ت	الفقرة	ت	الفقرة
١	لمحة تاريخية موجزة	١١	الرعاية الاجتماعية للموظفين
٢	الرؤية والرسالة	١٢	وصف بيئة الاعمال الاقتصادية و السياسية

٣	الاستراتيجيات والاهداف	١٣	معلومات عامة عن الاقتصاد
٤	اجراءات تحقيق الاهداف والاستراتيجيات	١٤	نشر التقارير السنوية الكترونياً
٥	عدد اجتماعات مجلس الادارة	١٥	نشر تقارير فصلية الكترونية
٦	تاريخ كل اجتماع لمجلس الادارة	١٦	صور اعضاء مجلس الادارة
٧	معلومات عن لجنة التدقيق \ مراجعة الحسابات	١٧	وصف المنتجات \ الخدمات الرئيسية للشركة
٨	أسماء الموظفين	١٨	معلومات عن طرق رقابة الجودة
٩	معلومات عن دورات تدريب الموظفين	١٩	العنوان والبريد الالكتروني
١٠	سياسة التوظيف	٢٠	الهيكل التنظيمي للوحدة

المحور الثاني: المعلومات المالية التاريخية.

يتضمن محور المعلومات المالية التاريخية على (٢٤) فقرة، تشكل (٢١.٨%) من اجمالي المعلومات الواردة في المقياس. ويتناول هذا المحور المعلومات المالية الاضافية التي تلخص بشكل أكثر وضع الشركة المالي في سنة التقرير ومقارنتهُ مع السنة السابقة، من خلال المعلومات التي توضح مقدار التغير الذي حصل في اهم البنود المالية، كالتغير في المديون والدائنون والتغير في ايرادات ومصاريف النشاط الرئيسي للوحدة، والتعليق على الكشوفات المالية. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (٢) محور المعلومات المالية المستقبلية / مقياس الافصاح الاختياري

ت	الفقرة	ت	الفقرة
٢١	التغير في الدائنون	٣٣	التغير في المصاريف الاخرى
٢٢	التغير في المدينون	٣٤	التعليق على الكشوفات المالية
٢٣	التغير في الموجودات	٣٥	التغير في الاستثمارات
٢٤	التغير في المطلوبات	٣٦	التغير في ايراد الاستثمار
٢٥	التغير في حقوق الملكية	٣٧	الانجازات في سنة التقرير
٢٦	التغير في رأس المال	٣٨	التغير في الارباح
٢٧	التغير في مخرجات النشاط الرئيسي	٣٩	كلفة الاستثمار
٢٨	التغير في ايرادات النشاط الرئيسي	٤٠	كشف المصاريف التشغيلية
٢٩	التغير في مصاريف العمليات الرئيسية	٤١	كشف القيمة المضافة
٣٠	التغير في الرواتب و الاجور	٤٢	خطط الوحدة
٣١	التغير في الضرائب و الرسوم	٤٣	معلومات عن مدى انجاز الخطط
٣٢	التغير في المصارف التحويلية	٤٤	العقارات التي تملكها الوحدة

المحور الثالث: تحليل الاداء.

يحتوي محور تحليل الاداء المالي على (٢٥) فقرة، تشكل نسبة (٢٢.٧%) من اجمالي المعلومات الواردة في المقياس. ويتناول هذا المحور المعلومات التي تحلل اداء الوحدة المالي خلال سنة التقرير، كاستخلاص النسب المالية من البيانات الواردة في التقرير، وتحديد الانحرافات في اهم البنود المالية كانحرافات الايرادات والمصاريف وتوضيح اسباب حدوثها. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (٣) محور تحليل الاداء / مقياس الافصاح الاختياري

ت	الفقرة	ت	الفقرة
٤٥	العائد على الاصول	٥٨	النسب العامودية
٤٦	العائد لكل سهم	٥٩	النسب الافقية
٤٧	العائد على حقوق الملكية	٦٠	نسب التشغيل
٤٨	معدل دوران الاصول	٦١	نسب كلف النشاط
٤٩	انحراف ايرادات النشاط الرئيسي	٦٢	نسب الربحية
٥٠	انحراف مصاريف النشاط الرئيسي	٦٣	نسبة الديون الى حقوق الملكية
٥١	انحراف المخرجات (مبيعات \ خدمات)	٦٤	نسبة المديونية
٥٢	انحرافات الرواتب و الاجور	٦٥	بيان توظيف الاموال
٥٣	انحرافات مصروف المستلزمات السلعية	٦٦	وصف الاداء الاستثماري
٥٤	انحرافات مصروف المستلزمات الخدمية	٦٧	تقييم الوحدة من اطراف خارجية
٥٥	انحرافات الاندثار	٦٨	عرض رسومات كمؤشرات للأداء
٥٦	نسبة الاصول السائلة, المتداولة \ اجمالي الاصول	٦٩	تحليل المركز المالي
٥٧	نسبة الاصول المتداولة, السائلة\ اجمالي الودائع		

المحور الرابع: المعلومات المستقبلية.

يشمل محور المعلومات المستقبلية على (١٩) فقرة اختيارية، تشكل نسبة (١٧.٣%) من اجمالي المعلومات في المقياس. اذ يتطرق هذا المحور الى المعلومات التي تخص خطط وتوقعات الشركة المستقبلية، كتوقعات الارباح والمخرجات الرئيسية، وتوقعات المصاريف والحصة السوقية والاسهم المتداولة، والمنتجات والخدمات الجديدة التي تسعى الشركة الى استحداثها. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (٤) محور تحليل الاداء / مقياس الافصاح الاختياري

ت	الفقرة	ت	الفقرة
٧٠	الحصة السوقية المتوقعة	٨٠	خطط الوحدة المستقبلية
٧١	توقعات التدفق النقدي	٨١	توقعات الايرادات

٧٢	النفقات الرأسمالية	٨٢	اتجاه اسعار الاسهم
٧٣	توقعات الارباح	٨٣	اتجاه كمية الاسهم المتداولة
٧٤	توقعات حجم المبيعات \ الخدمات	٨٤	المنتجات \ الخدمات الجديدة
٧٥	توقعات المخرجات الاخرى	٨٥	توقعات مصروف العمليات الرئيسية
٧٦	خطة توسيع المبيعات \ الخدمات	٨٦	توقعات مصروف الرواتب والاجور
٧٧	نفقات البحث والتطوير المتوقعة	٨٧	توقعات مصروف الضرائب والرسوم
٧٨	نفقات الدعاية والاعلان المتوقعة	٨٨	توقعات مصروف المستلزمات الخدمية
٧٩	ربحية السهم المتوقعة		

المحور الخامس: المعلومات الاخرى

يتضمن محور المعلومات الاخرى (٢٢) فقرة اختيارية، تشكل (٢٠%) من اجمالي المعلومات في المقياس. ويتناول هذا المحور معلومات غير مالية، كمعلومات عن مساهمات الوحدة في المجتمع والبيئة والحملات التي ترعاها الحكومة، ووصف لكبار المساهمين في الوحدة و تصنيفهم حسب عدد الاسهم و القطاع، و وصف للمخاطر قطاع العمل المحيطة بالشركة و بيئة الضبط و الرقابة الداخلية. والجدول الاتي يوضح المعلومات التي اشتمل عليها المحور:

جدول (٥) محور تحليل الاداء / مقياس الافصاح الاختياري

ت	الفقرة	ت	الفقرة
٨٩	مساهمة الوحدة في دعم الاقتصاد القومي	١٠٠	الفروع المتوقع فتحها
٩٠	مساهمة الوحدة في المجتمع	١٠١	الخدمات المقدمة للزبائن
٩١	المساهمة في حماية البيئة	١٠٢	معلومات عن الحوكمة المؤسسية
٩٢	وصف شبكة التسوق المحلية والخارجية	١٠٣	قواعد وتعليمات الحوكمة المتبعة
٩٣	تصنيف المساهمين حسب القطاع	١٠٤	ارصدة الوحدة لدى المصارف
٩٤	تصنيف المساهمين حسب عدد الاسهم	١٠٥	وصف استخدام تكنولوجيا المعلومات
٩٥	التبرعات للجمعيات الخيرية	١٠٦	أثر تقلبات العملة الاجنبية على الوحدة
٩٦	دعم الحملات التي ترعاها الحكومة	١٠٧	معلومات عن لجنة ادارة المخاطر
٩٧	المعوقات التي واجهتها الوحدة	١٠٨	السياسة المتبعة لمواجهة المخاطر
٩٨	سبل حل المعوقات	١٠٩	وصف بيئة الضبط و الرقابة الداخلية
٩٩	معلوما عن الاسهم المجانية	١١٠	الصفات العامة للمخاطر المحيط ببيئة الاعمال

وعلى غرار الدراسات السابقة فقد تم اعتماد مقياس (٠,١) لتحديد مستوى افصاح كل شركة عن المعلومات الاختياري الواردة في مقياس البحث، و بالتالي فان اي المعلومة تفصح عنها

الشركة تحصل مقابلها على (١), اما العكس فتحصل مقابلها على (٠), و على هذا الاساس سيتحصل كل تقرير لكل شركة على عدد من النقاط تمثل مستوى افصاحها عن المعلومات الاختيارية. ان أبرز ما يميز مقياس البحث عن مقاييس الدراسات الاخرى هو شمولهِ لكل قطاعات الاعمال، واحتوائه على مختلف المعلومات القابلة للإفصاح من قبل اي وحدة، كما انه يحتوي على عدداً مناسباً من المعلومات التي تغطي اغلب انشطة ومعاملات و مسؤوليات الوحدة.

المبحث الثالث: تقييم مستوى الافصاح الاختياري للشركات العينة

مجتمع الدراسة وعينتهُ

تمثل مجتمع البحث بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و للسوق النظامي فقط, لغرض قياس مستوى الافصاح الاختياري من خلال تحليل التقارير المالية لسنة ٢٠١٥ للشركات عينة البحث, و قد اشتمل مجتمع البحث على جميع القطاعات في السوق النظامي (اتصالات, الاستثمار المالي, التأمين, الخدمات سياحة و فنادق, مصارف, زراعة, صناعة). وهدفَ البحث الى تحليل التقارير المالية لجميع الشركات في مجتمع البحث، ولكن لم تتوفر التقارير المالية لجميع الشركات في السوق النظامي، و بلغ عدد الشركات عينة البحث (٥٨) شركة، من اصل (٧٠) شركة مدرجة في السوق النظامي، و شكلت العينة (٨٢%) من المجتمع الكلي.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الاولى (نتائج قياس الافصاح الاختياري لشركات العينة)

نصت الفرضية الاولى على الاتي:

يوجد افصاح عن المعلومات الاختيارية في التقارير المالية للشركات العراقية المساهمة

يشير التحليل الاحصائي لنتائج الافصاح الاختياري لشركات العينة والمبين في الجدول (١) الى وجود افصاح عن المعلومات الاختيارية لجميع شركات العينة, حيث بلغ الحد الاعلى للإفصاح ٧٠ نقطة والحد الادنى له ١١ نقطة. وعليه يمكن القول بقبول الفرضية الاولى للبحث.

جدول(٦): الخصائص الاحصائية لعينة البحث

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Sample	٥٨	١١.٠٠	٧٠.٠٠	٣٤.٨١٠٣	١٥.٥٩٦٢٨
Valid N (listwise)	٥٨				

فضلاً عن ذلك، فان نتائج تحليل التقارير المالية للشركات عينة البحث، اشارت الى وجود ضعف في مستوى الافصاح الاختياري، اذ بلغ متوسط فقرات المعلومات الاختيارية المفصح عنها (٣٤.٨١)، وبمتوسط نسبة (٣١.٦%), وبانحراف معياري (١٥.٥٩)، و حقق مصرف اشور اعلى مستوى افصاح و بواقع (٧٠) نقطة من اصل (١١٠)، و بنسبة (٦٣.٦%), في حين حقت شركتي فنادق كربلاء من قطاع السياحة و الفنادق، و شركة الوئام من قطاع الاستثمار المالي ادنى مستوى افصاح و بواقع (١١) نقطة، و التي تمثل نسبة (١٠%) من اجمالي المعلومات الواردة في الانموذج. ويوضح الجدول الاتي نتائج الافصاح الاختياري حسب الشركة تنازلياً:

جدول (٧) مستوى الافصاح الاختياري لشركات القطاع المختلط

ت	اسم الشركة	القطاع	النقاط	ت	اسم الشركة	القطاع	النقاط
١	مصرف اشور	المصارف	٧٠	٣٠	شركة فندق بغداد	السياحة و الفنادق	٣٤
٢	المصرف المتحد للاستثمار	المصارف	٦٨	٣١	الشركة العراقية للأعمال الهندسية	صناعة	٣٢
٣	مصرف بغداد	المصارف	٦٨	٣٢	شركة الكندي لإنتاج اللقاحات	صناعة	٣٢
٤	المصرف العراقي الاسلامي	المصارف	٦٥	٣٣	شركة بغداد للمشروبات الغازية	صناعة	٣٢
٥	مصرف الشرق الاوسط	المصارف	٦٢	٣٤	اسيا سيل	اتصالات	٣١
٦	المصرف الاهلي العراقي	المصارف	٦١	٣٥	مصرف سومر	المصارف	٣١
٧	مصرف المنصور	المصارف	٥٧	٣٦	مصرف دجلة و الفرات	المصارف	٣٠
٨	شركة الهلال الصناعية	صناعة	٥٤	٣٧	شركة الخليج للتأمين	التأمين	٢٨
٩	مصرف الخليج التجاري	المصارف	٥٣	٣٨	المصرف التجاري العراقي	المصارف	٢٨
١٠	مصرف ايلاف الاسلامي	المصارف	٥٢	٣٩	الشركة العراقية للنقل البري	الخدمات	٢٨
١١	المصرف الوطني الاسلامي	المصارف	٤٦	٤٠	الشركة الاهلية للتأمين	التأمين	٢٧
١٢	مصرف الاستثمار العراقي	المصارف	٤٥	٤١	الشركة العراقية للسجاج	صناعة	٢٧
١٣	مصرف بابل	المصارف	٤٤	٤٢	شركة انتاج الالبسة الجاهزة	صناعة	٢٧
١٤	مصرف كوردستان الدولي	المصارف	٤٤	٤٣	شركة فنادق السدير	السياحة و الفنادق	٢٦
١٥	شركة البادية للنقل العام	الخدمات	٤٣	٤٤	شركة المنصور للصناعات الدوائية	صناعة	٢١
١٦	شركة بغداد للنقل العام	الخدمات	٤٣	٤٥	شركة الامين للتأمين	التأمين	٢٠
١٧	مصرف الائتمان العراقي	المصارف	٤٢	٤٦	شركة المعمورة للاستثمارات العقارية	الخدمات	١٩
١٨	الشركة العراقية لإنتاج البذور	زراعة	٤١	٤٧	شركة دار السلام للتأمين	التأمين	١٨
١٩	الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية	السياحة والفنادق	٤٠	٤٨	شركة الشرق الاوسط لإنتاج و تسويق الاسماك	زراعة	١٨
٢٠	الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	صناعة	٤٠	٤٩	الشركة الحديثة للإنتاج الحيواني	زراعة	١٧
٢١	مصرف الاتحاد	المصارف	٣٩	٥٠	شركة بغداد لصناعة مواد التغليف	صناعة	١٧
٢٢	الشركة العراقية لصناعة و تجارة الكارتون	صناعة	٣٩	٥١	شركة الختام	اتصالات	١٦
٢٣	شركة فندق المنصور	السياحة و الفنادق	٣٨	٥٢	شركة الزوراء	الاستثمار المالي	١٦
٢٤	الشركة العراقية لصناعة و تسويق التمور	صناعة	٣٦	٥٣	الشركة الاهلية للإنتاج الزراعي	زراعة	١٦
٢٥	شركة فندق بابل	السياحة و الفنادق	٣٥	٥٤	شركة مدينة العاب الكرخ	الخدمات	١٥
٢٦	شركة فندق عشتار السياحي	السياحة و الفنادق	٣٥	٥٥	شركة الخياطة الحديثة	صناعة	١٤
٢٧	مصرف الموصل	المصارف	٣٥	٥٦	شركة النخبة للمقاولات العامة	الخدمات	١٢
٢٨	الشركة العراقية لإنتاج و تسويق اللحوم	زراعة	٣٥	٥٧	شركة الوئام	الاستثمار المالي	١١
٢٩	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية	زراعة	٣٥	٥٨	شركة فنادق كربلاء	السياحة و الفنادق	١١

وحسب النتائج اعلاه فقد حققت (٥١) شركة نسبة اقل من المتوسط، اي من (١١) الى (٣٤) , و يشكل هذا العدد من الشركات نسبة (٨٧.٩%) من عينة الدراسة و (٧٢.٨%) من المجتمع و هي نسبة كبيرة تؤشر الى ضعف الاهتمام بالإفصاح الاختياري, و الاكتفاء بتوفير متطلبات الافصاح الاجبارية في التقارير المالية. وحققت (٧) شركات فقط نسبة افصاح أكبر او يساوي المتوسط، اي (٥٠%) فأكثر.

نتائج اختبار الفرضية الثانية (نتائج قياس الافصاح الاختياري حسب قطاع الاعمال)

تنص الفرضية الثانية على الاتي:

هنالك فروق ذات دلالة احصائيا بين متوسطات الافصاح الاختياري في شركات العينة تبعا لقطاع الاعمال الذي تعمل فيه

لاختبار هذه الفرضية تم اعتماد اختبار One way Anova لاختبار الفرق بين متوسطات القطاعات الصناعية لشركات العينة. وهذا الاختبار يستخدم لاختبار الفرق بين متوسطات اكثر من مجموعتين، ويتم قبول الفرضية فيه عندما تكون قيمة F المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية. والجدول الاتي يبين نتائج اختبار One way Anova لشركات العينة:

جدول (٨): نتائج اختبار التباين للفرضة الثانية

ANOVA

Sample

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	٦٨٠١.٢٧٧	٧	٩٧١.٦١١	٦.٨٧٦	.٠٠٠
Within Groups	٧٠٦٤.٩٩٩	٥٠	١٤١.٣٠٠		
Total	١٣٨٦٦.٢٧٦	٥٧			

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة Fالمحسوبة بلغت ٦.٨٧٦ وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة ٤.٢٢٢ .مما يعني وجود فروقات ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الافصاح الاختياري للقطاعات الصناعية المختلفة, وعليه يمكن القول بقبول فرضية البحث الثانية. كما تشير نتائج اختبار الفرضية الثانية الى ان قطاع المصارف حقق اعلى نسب افصاح من بين بقية القطاعات، اذ بلغ متوسط نسبة الافصاح الاختياري (٤٥%), و بانحراف معياري (٠.٢٦٩), مما يدل على و جود تقارب نسبي بين عدد النقاط التي حققتها المصارف, و حقق مصرف اشور اعلى نسبة في قطاع المصارف, اذ حقق (٧٠) نقطة من اصل (١١٠) نقطة, اي نسبة (٦٣.٦%), في حين حقق المصرف التجاري العراقي ادنى مستوى افصاح في قطاع المصارف, اذ حقق (٢٨) نقطة, و بنسبة (٢٥.٥%). و يعتبر قطاع المصارف من القطاعات الاكثر اهتماماً بالتقارير المالية، و الالتزام بمتطلبات الافصاح بشكل عام, كما يوجد توجه نحو تطبيق المعايير الدولية, و تمتلك المصارف رؤوس اموال كبيرة نسبتاً لبقية القطاعات, و يعتبر تأثير المصارف على المجتمع اكثر خصوصاً فيما يتعلق باستقطاب الايدي العاملة, اذ تساهم هذه العوامل في زيادة الافصاح الاختياري في التقارير المالية الخاصة بالمصارف.

وجاء قطاع الاستثمار المالي في آخر الترتيب، اذ حقق متوسط نسبة افصاح (١٢.٣%), و بانحراف معياري (٠.١٨٥) , و يتضمن قطاع الاستثمار المالي شركتين فقط هما شركة الزوراء و شركة الوئام, حيث حققت شركة الزوراء (١٦) نقطة, و بنسبة (١٤.٥%) من اجمالي النقاط, اما شركت الوئام فقد حققت (١١) نقطة, وبنسبة (١٠%). ان رؤوس الاموال المستثمرة في قطاع الاستثمار المالي هي الاقل من بين بقية القطاعات، اذا يعتبر حجم رأس المال من العوامل المؤثرة في مستوى الافصاح الاختياري. و حقق قطاع السياحة و الفنادق متوسط نسبة افصاح (٢٨.٤%) و جاء في المرتبة الثانية من بين بقية القطاعات, و بانحراف معياري (٠.٢٩٥). و حقق فندق المنصور (٣٨) نقطة , و بنسبة (٣٤.٥%), وهوه بذلك يتصدر قطاع السياحة و الفنادق كأعلى

نسبة افصاح, و ان ادنى مستوى افصاح في القطاع كان لشركة فنادق كربلاء, بنسبة (١٠%). وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة, بمتوسط نسبة افصاح (٢٨.١%), و بانحراف معياري (٠.٣٣٩). و حققت شركة الهلال الصناعية اعلى نسبة افصاح بلغت (٤٩.١%), في حين حققت شركة الخياطة الحديثة ادنى مستوى افصاح في قطاع الصناعة, وبنسبة (١٢.٧%). اما المرتبة الرابعة فكانت لقطاع الزراعة, اذا حقق القطاع متوسط نسبة افصاح بلغت (٢٤.٥%), و بانحراف معياري قدره (٠.٣٧٨). و تصدرت الشركة العراقية لإنتاج البذور قطاع الزراعة, اذ حققت (٤١) نقطة, بنسبة (٣٧.٣%), اما ادنى مستوى افصاح اختياري في قطاع الزراعة كان للشركة الاهلية للإنتاج الزراعي, و بنسبة (١٤.٥%).

وحقق قطاع الخدمات متوسط نسبة افصاح بلغة (٢٤.٤%), ليكون بذلك في المرتبة الخامسة, و بانحراف معياري (٠.٤٧١), و حققت كل من شركتي البادية و بغداد للنقل العام اعلى نسبة افصاح في قطاع الخدمات بواقع (٤٣) نقطة, و بنسبة (٣٩.١%), اما ادنى مستوى افصاح في قطاع الخدمات حققته شركة النخبة للمقاولات العامة, اذ حققت (١٠.٩%), و من الجدير بالذكر ان شركتي البادية و بغداد من القطاع المختلط و تخضعان لتدقيق ديوان الرقابة المالي الاتحادي, و هذا ما سنقوم بتحليله بشكل اكثر تفصيلاً في الفقرات القادمة. اما المرتبة السادسة فكانت لقطاع الاتصالات, و بمتوسط نسبة افصاح اختياري (٢١.٤%), و بانحراف معياري (٠.٣٩١). و يتضمن قطاع الاتصالات شركتين فقط هما شركتي الختام و اسياسل, حيث حققت شركة اسياسل نسبة افصاح (٢٨.٢%), اما شركت الختام فقد حققت نسبة (١٤.٥%). وجاء قطاع التأمين في المرتبة السابعة من بين بقية القطاعات، اذ حقق متوسط نسبة افصاح بلغت (٢١.١%). وبانحراف معياري (٠.١٨٦). اما اعلى نسبة افصاح تحققت من قبل شركة الخليج و بنسبة (٢٥.٥%), في حين حققت شركة دار السلام (١٦.٤%) و كانت هي الاقل بين الشركات في القطاع. و يوضح الشكل الاتي مستويات الافصاح الاختياري لكل قطاع:

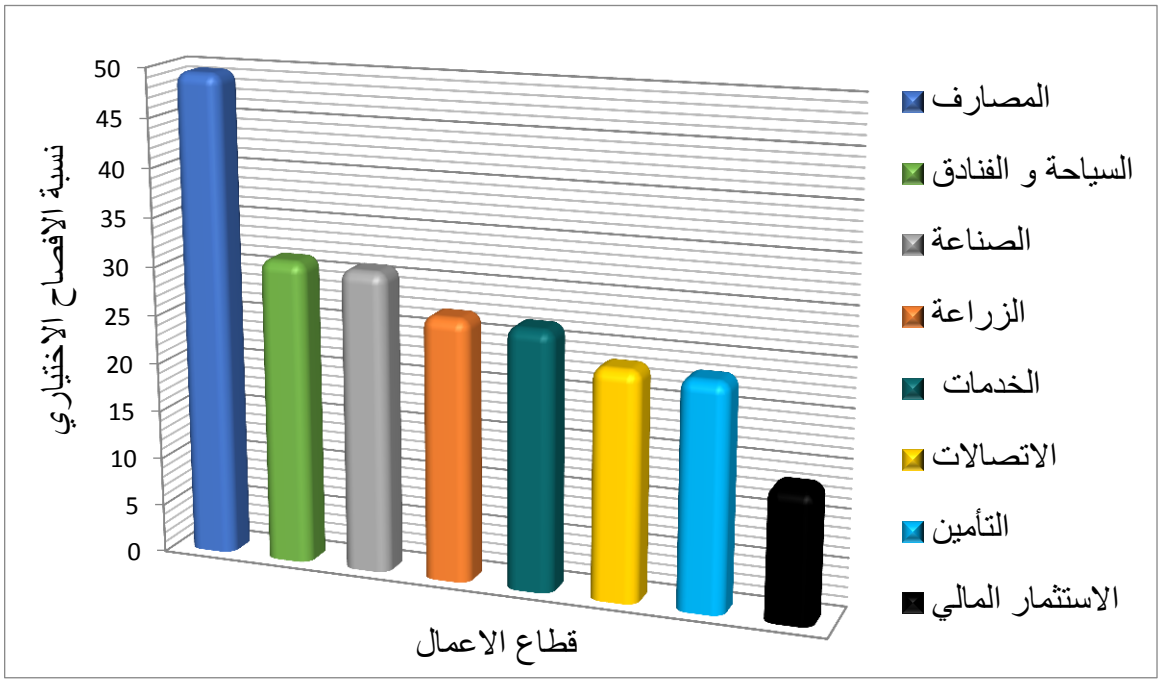

شكل (١) متوسط الافصاح الاختياري لكل قطاع

نتائج اختبار الفرضية الثالثة (نتائج قياس الافصاح الاختياري حسب المحور)

تنص الفرضية الثالثة على الاتي:

هنالك فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الافصاح الاختياري في شركات العينة تبعاً لطبيعة الافصاح

لاختبار هذه الفرضية تم اعتماد اختبار one way Anova لاختبار الفرق بين متوسطات القطاعات الصناعية لشركات العينة. والجدول الاتي يبين نتائج اختبار One way Anova لشركات العينة:

جدول (٨): نتائج اختبار التباين للفرضة الثالثة

ANOVA

Sample

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	١٣٧٥٩.٦٠٩	٤٨	٢٨٦.٦٥٩	٢٤.١٨٧	.٠٠٠
Within Groups	١٠٦.٦٦٧	٩	١١.٨٥٢		
Total	١٣٨٦٦.٢٧٦	٥٧			

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة F المحسوبة بلغت ٢٤.١٨٧ وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة ٥.٤٠٦. مما يعني وجود فروقات ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الافصاح الاختياري تبعاً لمحاور الافصاح المختلفة، وعليه يمكن القول بقبول فرضية البحث الثالثة. وفي هذا السياق تشير نتائج اختبار الفرضية الثالثة الى ان الشركات افصحت عن المعلومات الواردة في محور المعلومات المالية التاريخية بشكل اكثر من بقية المحاور و بنسبة (٣٦%), اما محاور المعلومات المستقبلية و تحليل الاداء و المعلومات الاخرى و المعلومات العامة فكانت نسب الافصاح عنها (١%, ١٤%, ٢١%, ٢٨%) على التوالي. والشكل الاتي يوضح نسب الافصاح لكل محور نسبتاً للمحاور الاخرى:

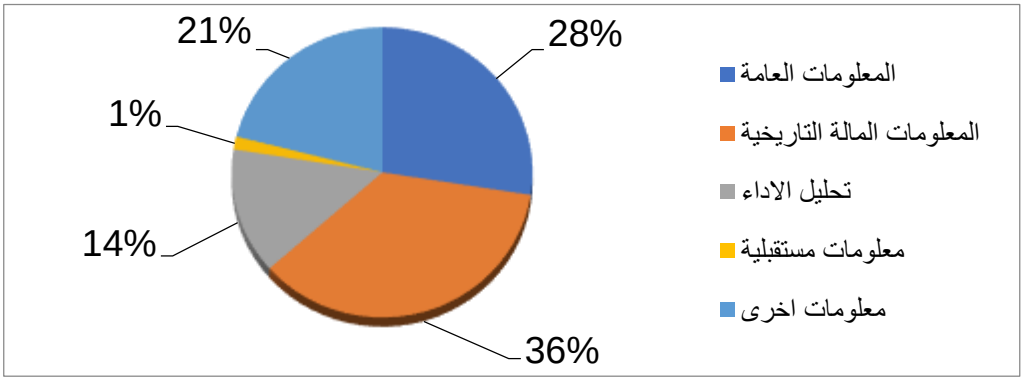

شكل (٢) مستوى الافصاح لكل محور نسبتاً للمحاور الاخرى

وتدل هذه النتائج على توجه اهتمام الشركات نحو الافصاح عن الايضاحات الاضافية التي تفسر المعلومات الواردة في التقرير المالي الخاصة بالسنة. وبلغ متوسط الافصاح عن المعلومات العامة (٢٨%) من اجمالي عدد فقرات المعلومات الواردة في المحور و البالغة (٢٢) فقره، كما بلغ متوسط الافصاح عن محور المعلومات الاخرى (٢١ %) من اجمالي المعلومات الواردة في المحور و البالغة (٢٢) فقره، و بانحراف معياري (٠.٥١٨). ويحتوي هذا المحور على معلومات تصف المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية، والتي تنال اهتمام المصارف اكثر من بقية القطاعات. وبلغ متوسط الافصاح عن المعلومات الواردة في محور تحليل الاداء (١٤ %) من اجمالي عدد فقرات المعلومات الواردة في المحور والبالغة (٢٥), وبانحراف معياري (٠.٦٤٦). وتصدر قطاع المصارف والزراعة اعلى مستوى افصاح اختياري من بين بقية القطاعات. وجاء

محور المعلومات المستقبلية اخيراً, و بنسبة بلغة (١ %) من اجمالي المعلومات الواردة في المحور و البالغة (١٩) فقره, و بانحراف معياري (٠.٨٩), مما يشير الى ضعف الاهتمام في المعلومات التي توضح خطط الشركة و اهدافها و توقعاتها حول المخرجات و المدخلات, و ان ما يفسر ضعف الاهتمام في هذا الجانب هو كون المعلومات المستقبلية و المخططة تعتبر التزاماً على الوحدة, و انها مسؤولة عن اي انحرافات في الاداء الفعلي. و لم يفصح قطاعي الخدمات و الاستثمار المالي عن اي معلومة مستقبلية.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة (قياس الافصاح الاختياري وفقاً لنوع الملكية)

تنص الفرضية الرابعة على الاتي:

هنالك فروق ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الافصاح الاختياري في شركات العينة تبعاً لنوع الملكية (خاص، مختلط)

لاختبار هذه الفرضية تم اعتماد اختبار t لاختبار الفرق بين متوسطات مجموعتي الشركات ذات الملكية الخاصة والشركات ذات الملكية المختلطة. ويستخدم هذا الاختبار لاختبار الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين، ويتم قبول الفرضية فيه عندما تكون قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. والجدول الاتي يبين نتائج اختبار t لشركات العينة:

جدول (٩): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
								95% Confidence Interval of the Difference	
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
Equal variances assumed	15.719	.000	.291	56	.772	1.26316	4.34376	-7.43843	9.96475
Equal variances not assumed			.352	55.921	.726	1.26316	3.58694	-5.92256	8.44888

من الجدول اعلاه نلاحظ ان قيمة t المحسوبة بلغت ٠.٧٧٢ وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة ٢.٠٠٤. مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائياً بين متوسطات الافصاح الاختياري للشركات ذات الملكية الخاصة والشركات ذات الملكية المختلطة، وعليه يمكن القول بعدم قبول فرضية البحث الرابعة. كما تبين نتائج التحليل الاحصائي بان عدد شركات القطاع المختلط (١٩) شركة, شكلت نسبة (٣٢.٨%) من العينة. و تخضع هذه الشركات للتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي, و تضهر لمست الديوان واضحة من خلال زيادة الضغط على الشركات

نحو زيادة الافصاح بشكل عام و الافصاح الاختياري بشكل خاص في التقارير المالية التي تخضع لتدقيقه, اذ تصدرت شركات القطاع المختلط كافة قطاعات الاعمال التي تواجدت فيها من حيث نسبة الافصاح الاختياري, و من الجدير بالذكر ان عدد صفحات التقرير الكلي لشركات القطاع الاشتراكي يزيد بنسبة (١٠٠%) عن شركات القطاع العام, و تحتوي التقارير المالية لتلك الشركات على معلومات اختيارية تفصيلية عن التغيرات و الانحرافات التي تحصل في البنود المهمة, كبنود المصاريف و الايرادات المختلفة, و تحليل اكثر تفصيلاً عن الوضع المالي للشركة. و بلغ متوسط نسبة الافصاح بين شركات القطاع المختلط (٣٣.٢%), و بانحراف معياري (٠.١٧٤), و هذا ما يدل على وجود تقارب في نسب الافصاح بين الشركات التي تنتمي للقطاع المختلط.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات نلخص أبرزها بالنقاط الآتية:

١. يتأثر مستوى الافصاح عن البنود الاختياري في التقارير المالية بالعديد من العوامل, منها الوضع المالي للشركة, حوكمة الشركات, حجم و عمر الشركة, الديون, العقوبات التنظيمية, رأي المدقق, مدى تطور السوق و درجة المنافسة.
٢. تتضح اهمية الافصاح الاختياري من خلال مساهمتهِ في رفع كفاءة السوق و تقليل تكاليف الوكالة, و تحقيق تماثل المعلومات, كذلك مساهمتهِ في جذب الاستثمارات مماي ينعكس على تقليل كلفة رأس المال.
٣. الالتزام بمتطلبات الافصاح الالزامي من الصعب ان يتم دون الافصاح عن المعلومات الاختيارية, كالتعليق و التوضيح التفصيلي للكشوفات, اذا ان الكشوفات الالزامية يصعب فهمها بشكل كامل دون الاخذ بنظر الاعتبار التفاعل بين الافصاح الالزامي و الاختياري.
٤. ضعف الاهتمام بالإفصاح الاختياري، من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية اذ بلغت متوسط نسبة الافصاح عن البنود الاختيارية (٣١.٦%), و هي نسبة ضعيفة.
٥. بلغ الانحراف المعياري في مستوى الافصاح الاختياري (٠,٤٤), و يعود هذا التباين لاختلاف حجم الشركات و طبيعة التعليمات السائدة في كل قطاع و حجم نشاط الشركة.
٦. يعد قطاع المصارف من القطاعات الاكثر نشاطاً, و يمتلك الجزء الاكبر من رؤوس الاموال في السوق, و يتسم بالتوجه نحو تطبيق المعايير الدولية, وهذا ما يبرر انهُ أكثر القطاعات اهتماماً بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية.
٧. ان قطاع الاستثمار المالي هو الاقل اهتماماً بالافصاح عن المعلومات الاختيارية, و هو القطاع الاقل نشاطاً من بقية القطاعات, كما انهُ يمتلك الحجم الاقل من رؤوس الاموال الموجودة في السوق.
٨. يلعب ديوان الرقابة المالية الاتحادي دوراً مهماً في الضغط على شركات القطاع المختلط نحو الافصاح عن المزيد من المعلومات, لذلك تهتم شركات الملكية المختلطة بالافصاح عن المعلومات الاختيارية بشكل أكثر من شركات الملكية الخاصة.
٩. تهتم الشركات بالافصاح عن المعلومات ذات الطبيعة المالية التاريخية أكثر من غيرها من المعلومات.
١٠. تتجنب الشركات الافصاح عن المعلومات المستقبلية كونها تمثل التزاماً عليها, لذلك يُلاحظ قلة الاهتمام بالافصاح عن المعلومات المستقبلية الاختيارية.

التوصيات

بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج يوصي الباحث بما يأتي:

١. ضرورة اهتمام الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بمفهوم الافصاح الاختياري، و عرض بنوده في التقارير المالية, لما له من اهمية في التأثير على قرارات المستخدمين, و جذب الاستثمارت.
٢. العمل على تحويل ما يمكن من معلومات الافصاح الاختياري, ليكون الافصاح عنها الزامياً حسب القوانين و التشريعات.
٣. زياة اهتمام مدققي الحسابات الخارجيين على غرار ديوان الرقابة المالية الاتحادي بالضغط نحو الافصاح عن المعلومات الاختيارية التي يمكن الافصاح عنها, من خلال مرجاعتها و تدقيقها حتى يمكن الوثوق بها, و لاضفاء صفة الازام عليها.
٤. لمساعدة الشركات الاقتصادية العراقية على توفير تقارير مالية تحتوي على افصاح كافي,فمن الضروري ادراج فقرات ارشادية واضحه في القاعدة رقم (٦) و (١٠) عن ماهية المعلومات الاختيارية و اهمية الافصاح عنها و كيفية الافصاح عنها.
٥. ضرورة اجراء ندوات تعريفية لأعضاء مجلس إدارة الشركات لغرض تعريفهم بأهمية الافصاح الاختياري.
٦. دعوة الاكاديميين و المتخصصين في مجال المحاسبة للبحث في موضوع الافصاح الاختياري, و دراسة العوامل المؤثرة عليه، ليصبح بالإمكان التعرف بشكل اكثر على خصائص و سمات الافصاح الاختياري في البيئة العراقية.

المصادر

المصادر العربية

١. الدباغ , أيوب و ابراهيم , ليث خليل, (٢٠١٤), **دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية و مدى تأثره بتطبيق آليات الحوكمة** , جامعة الموصل , كلية الإدارة و الاقتصاد , قسم المحاسبة.

٢. دحدوحة , حسين احمد و حمادة , رشا أنور, (٢٠١٤), **دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية** , قسم المحاسبة , كلية الاقتصاد , جامعة دمشق , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية , المجلد ٣٠ , العدد الثاني.

٣. زيود , محمد العثمان و لطيف , ريم علي عيسى , (٢٠١١), **مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية** , مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ,المجلد ٣٣ , العدد ٣.

٤. الشلاحي , بندر مرزوق , (٢٠١٢), **تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت** , قسم المحاسبة , كلية الأعمال , جامعة الشرق الأوسط.

٥. عفيفي، هلال عبد الفتاح, (٢٠٠٨), **العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية :دراسة اختبارية في البيئة المصرية**، مجلة البحوث التجارية؛ م ٣٠ .، ع ١.

٦. الغبان, ياسين, صبري, ثائر و احمد, سناء, (٢٠٠٧), **الإفصاح عن الاستثمار في الموارد البشرية في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية العراقية**, جامعة بغداد, كلية الادارة و الاقتصاد, قسم المحاسبة, ٢٠٠٧.

٧. مارق , سعد محمد , (٢٠٠٩), **قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية** , جامعة الملك خالد , أبها , المملكة العربية السعودية , مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة , م ٢٣ع١ , ص : ١٣١-١٧٤.

٨. محمود, بكر ابراهيم, اجراءات, (٢٠٠٧) , **القياس و الافصاح المحاسبي الدولية عن الملكية الفكرية و مدى امكانية تطبيقها في البيئة العراقية**, الجامعة المستنصرية, كلية الادارة و الاقتصاد, قسم المحاسبة.

المصادر الأجنبية

٩. Alfaraih , M. , & Alanezi , F. ,٢٠١١, **DOES VOLUNTARY DISCLOSURE LEVEL AFFECT THE VALUE RELEVANCE OF ACCOUNTING INFORMATION?** , The Public Authority for Applied Education and training Kuwait**.**

١٠. Al-Razeen, A., & Karbhari, Y. (٢٠٠٤). **Interaction between compulsory and voluntary disclosure in Saudi Arabian corporate annual reports**, Managerial Auditing Journal, ١٩(٣), pp. ٣٥١–٣٦٠. http://dx.doi.org/١٠.١١٠٨/٠٢٦٨٦٩٠٠٤١٠٥٢٤٣٦٤.

١١. Barac , Z. , Granic , M. , & Vuko , T. ,(٢٠١٢), **The Determinants of Voluntary Disclosure in Croatia ,** World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering.

١٢. Binh , T. , (٢٠١٢), V**oluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non Financial Listed Companies: The Case of Vietnam** , Graduate School of Business Administration, Kobe University , Journal of Applied Economics and Business Research JAEBR, ٢(٢): ٦٩-٩٠ (٢٠١٢) .

١٣. Chen, D.H., Fan, J.P.H., & Wong, T.J. (٢٠٠٣). **Do Politician Jeopardize Professionalism? Decentralization and the Structure of Chinese Corporate Boards**. Working Paper, Department of Accounting, Hong Kong University of Science and Technology.

١٤. FASB, (٢٠٠٠) **Issues Report on Voluntary Disclosures, Improving Business Reporting: Insights into Enhancing Voluntary Disclosures,** http://www.fasb.org/jsp/FASB/FASBContent_C/NewsPage&cid=٩٠٠٠٠٠٠٠٤٠٤٦

١٥. FASB. (٢٠٠١). **Improving business reporting insights into enhancing voluntary disclosure. Steering Committee Report Business Reporting Research project.**

١٦. Graham, J.R., Harvey, C.R., & Rajgopal, S. (٢٠٠٥). **The economic implications of corporate financial reporting, Journal of Accounting and Economics**, ٤٠, pp. ٣–٣٧. http://dx.doi.org/١٠.١٠١٦/j.jacceco.٢٠٠٥.٠١.٠٠٢.

١٧. Hammami , H. & Helmi , M. , (٢٠٠٩), **Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar**, Department of Accounting and Information Systems, College of Business and Economics, Qatar University, PO Box ٢٧١٣, Qatar , Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting ٢٥ (٢٠٠٩) ٢٥٥–٢٦٥ .

١٨. Hossain , D. , Khan , A. , & Yasmin , I. , (٢٠٠٤), **The Nature of Voluntary Disclosures on Human Resource in the Annual Reports of Bangladeshi Companies ,** University of Dhaka Bangladesh , Published in Dhaka University Journal of Business Studies, Vol. XXV, No.١, June, ٢٠٠٤, pp. ٢٢١-٢٣١. Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=١٢٨٩٣١٠ **.**

١٩. Jullobol, n. , & sartmoot, s. ,٢٠١٥, **the effect of firm performance on voluntary disclosure in annual reports: a case study of technology industry in the stock exchange of Thailand,** Thailand**.**

٢٠. Kumar, G., Wilder, W. M., & Stocks, M. H. , (٢٠٠٨) , **Voluntary accounting disclosures by US-listed asian companies**, Journal of International Accounting Research, ٧(١),٢٥–٥٠.

٢١. Lan , Y. , Wang , L. , & Zhang , X. , (٢٠١٣), **Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market** , China Journal of Accounting Research ٦ (٢٠١٣) ٢٦٥–٢٨٥ , journal homepage: www.elsevier.com/locate/cjar

٢٢. Lan , Y. , Wang , L., & Zhang , X. , (٢٠١٣), **Determinants and features of voluntary disclosure in the Chinese stock market** , China Journal of Accounting Research ٦ (٢٠١٣) ٢٦٥–٢٨٥ , journal homepage: www.elsevier.com/locate/cjar

٢٣. Liu, x., ming, l. , & zhang, c. , (٢٠٠٩), **a case study of voluntary disclosure by chinese enterprises**, Faculty of Business Administration, University of Macau Avenida Padre Tomás Pereira, Taipa, Macau, China.

٢٤. Nanda **,** D. , Francis , J. , & Olsson , P. , (٢٠٠٧), **Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Cost of Capital ,** Article in Journal of Accounting Research.